١١٩٦

رسالة من جلالة الملك الحسن الثاني
الى رئيس دولة اثيوبيا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية
تتعلق باجراء الاستفتاء في الصحراء المغربية

الحمد لله وحده ولا يدوم الا ملكه

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

الـى

فخامة السيد هايلي ماريم مانجيستو

رئيس اللجنة العسكرية الادارية المؤقتة

ولجنة تنظيم حزب العمال الاثيوبي

ورئيس قيادة القوات المسلحة الثورية

لاثيوبيا الاشتراكية والرئيس الحالي

لمنظمة الوحدة الافريقية

ــ أديس أبابا ــ

فخامة الرئيس واخانا العزيز

تحية طيبة مقرونة بأصدق مشاعر المودة والتقدير

وبعد، فقد تسلمنا رسالتكم المؤرخة بـ 23 يناير الماضي واننا لنشكرها لكم.

وبعد ما ذكرتم فيها بالجهود التي بذلتها لجنة التنفيذ وبذلتموها انتم ايضا في سبيل تأمين النجاح لتطبيق القرارات المتعلقة بالصحراء الغربية، طلبتم من جميع الاخوة رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ان يقدموا لكم نصائحهم الحكيمة ليتأتى لمنظمة الوحدة الافريقية ان تقوم بالتنفيذ الفعلي للقرارات المذكورة وخاصة منها القرار AHG / 104 (XIX)

واننا لنحرص باديء بدء على الاشادة ــ صادقين ــ بجميع ما قمتم به فيما يتصل بملف الصحراء الغربية، كما نحرص على ابلاغكم ان الحكمة والكفاية اللتين تصرفتم بهما يستحقان كل ثناء.

بيد ان سوء تفاهم مازال ــ فيما يظهر ــ مستمراً، وسوء التفاهم هذا أضر وبقي متماديا في الاضرار بالقيام المحمود بمهمة لجنة منظمة الوحدة الافريقية للتنفيذ، وان ازالته لضرورة حتمية لتعود الاشياء الى مجراها العادي ولتعكف لجنة التنفيذ على المهمة التي هي مهمتها. وهناك مسألة اولية مطروحة يتعين التعجيل بتسويتها لصالح المناقشات التي تعتزمون الشروع فيها، وحتى تكون واضحة تلك النصائح الحكيمة نفسها التي طلبتموها

في رسالتكم الآنفة الذكر، من الاخوة رؤساء الدول والحكومات، ويبدو انكم تعتبرون ان «الانسحاب المؤقت والاختياري لجبهة البوليساريو» هو وحده الذي اتاح انعقاد قمة اديس ابابا التاسعة عشرة (XIX) وان في مقابل هذا الاجراء المعبر عن التفهم الحسن، هيأت منظمة الوحدة الافريقية التي انقذت على هذا النحو من الانفجار، حلا وسطا يتمثل في جزء القرار AHG / 104 (XIX) «الذي يحض الاطراف المتنازعة على الدخول في مفاوضات مباشرة...»، وفي هذا الصدد هناك نقطة اساسية يتعين التذكير بها بالحاح : ذلك ان جبهة البوليساريو لم يقع الاعتراف بها ابداً كدولة مستقلة ذات سيادة عضو في منظمة الوحدة الافريقية. اما المقرر الذي صدر بقبولها في هذه المنظمة فلم يتخذه الا مجلس الوزراء المنعقد بأديس أبابا في شهر يراير 1982. وقد نازعت غالبية الدول الافريقية في قانونية وشرعية هذا القرار. ورفض هذه الدول لقبول البوليساريو هو الذي كان السبب في إخفاق مؤتمر طرابلس للقمة الاول ثم الثاني. ولولا سلوككم الحكيم لمنيت، لا محالة، قمة اديس ابابا التاسعة عشرة (XIX) بنفس المصير، ومن اجل هذا فلا يمكن اعتبار غياب البوليساريو عن هذه القمة التاسعة عشرة ناشئا عن عزمه الوحيد على الانسحاب «الاختياري والمؤقت». وعلى هذا فان مصير جبهة البوليساريو في حظيرة منظمة الوحدة الافريقية يظل تحديده رهيناً بقمة منظمتنا التي تملك وحدها دون سواها، صلاحية هذا التحديد.

ولا يخامرنا شك في انكم تقدرون بحكمتكم البالغة، أهمية هذا الجانب من جوانب المشكلة. فاذا لم يفهم هذا الجانب على الوجه اللائق فانه قد يعرض منظمتنا لأعظم الأخطار، وذلك بوضعها في ذلك الوضع المسدود الذي عرفته عشية قمتي طرابلس المجهضتين

ومن جهة اخرى فإنه يبدو انكم تلقون على المغرب بكامل تبعة ارجاء الدورة الثالثة للجنة التنفيذ الذي قررتموه بأنفسكم، الى اجل غير مسمى.

وان مجرد تذكير بالوقائع لكاف حسبما يظهر لنا، لدحض هذه الاطروحة.

لقد وجهتم الينا الدعوة للمشاركة في اعمال لجنة التنفيذ التي كان مقرراً اجتماعها برئاستكم في اديس ابابا بتاريخ 21 شتنبر 1983، وقد كنا اوفدنا اليكم اول الأمر مبعوثاً خاصاً في شخص مستشارنا السيد جديرة الذي سلم اليكم خطابنا، ثم عينا وفداً اسندنا رئاسته الى ولي عهدنا لتمثيل المغرب في أعمال لجنة التنفيذ.

وهذه اللجنة كانت قد استدعيت عملا بالقرار AHG / 104 (XIX) الذي «دعاها الى الاجتماع لتحديد بتعاون مع الأطراف المتنازعة، الكيفيات وغيرها من التفاصيل الملائمة، للتوصل الى تطبيق وقف اطلاق النار والى تنظيم الاستفتاء خلال شهر دجنبر 1983».

وواضح اذن ان تطبيق وقف اطلاق النار وتنظيم الاستفتاء خلال شهر دجنبر 1983 كانا وحدهما النقطتين اللتين كان على لجنة التنفيذ ان تدرسها اثناء اجتماعها بأديس أبابا. ١

غير انكم كنتم شخصيا ترون رأياً مخالفا اوضحتموه للوفد المغربي عندما استقبلتموه بمكتبكم بمحضر وزيركم في الشؤون الخارجية ولكن في غياب اعضاء لجنة التنفيذ الآخرين، فقد كنتم تعتقدون ان التفويض الذي تلقيتموه من منظمة الوحدة الافريقية كان كلا لا يتجزأ، وانه كان يشتمل في آن واحد على «حض الاطراف المتنازعة على الدخول في مفاوضات قصد الوصول الى وقف لاطلاق النار»، وعلى «اجتماع لجنة التنفيذ لتحدد بتعاون مع الأطراف المتنازعة كيفيات وقف اطلاق النار وتنظيم الاستفتاء».



بيد ان قراءة مقرونة بامعان نظر للقرار AHG / 104 (XIX) تسمح باقتراح رأي يخالف لا يخلو من سداد وصواب. ان التفويض الذي منحه القرار للجنة التنفيذ ولرئيسها يتألف من مصراعين :

— المصراع الاول المتمثل في «حض الاطراف المتنازعة على الدخول في مفاوضات مباشرة.

— والمصراع الثاني المتمثل في تكليف لجنة التنفيذ بمهمة «الاجتماع لتحدد بتعاون مع الأطراف المتنازعة، الكيفيات وغيرها من التفاصيل الملائمة للتوصل الى تطبيق وقف اطلاق النار والى تنظيم الاستفتاء خلال شهر دجنبر 1983».

وهكذا فان الفرع الثاني من التفويض يخالف الفرع الاول وهو مستقل عنه. وهذا الفرع الثاني بدعوته لجنة التنفيذ الى الاجتماع وتحديده موضوع الاجتماع بصورة واضحة، يتسم بطابع الزامي بالنسبة للجميع، للأطراف المتنازعة وللجنة التنفيذ على حد سواء. ومن اجل المشاركة بالذات. في اجتماع لجنة التنفيذ والتعاون معها باخلاص وهي تقوم بمهمتها، توجه وفدنا الى اديس ابابا في شهر شتنبر 1983.

أما الفرع الاول فانه على عكس ذلك يحتفظ بطابع اختياري صرف، وتطبيقه راجع الى الارادة المطلقة التي يخاطبها هذا الفرع، واستناداً الى هذا الطابع الاختياري صرح المغرب بحق، بأنه غير ملزم «بحضٍّ» لا يمكن حسب مدلول هذه الكلمة ذاتها، ان يفرض نفسه عليها.

وهذا التذكير اعتبرناه ضرورياً لفهم أجود للأشياء ولتقدير اسلم للوضع.

وبجوهر الاشياء وكنه المشكلة الاساسية يتعين التمسك على وجه التحديد.

فمشكلة وقف اطلاق النار وتنظيم الاستفتاء هي المشكلة التي تظل الجوهر في نظرنا. وكل من يزعم خلاف ذلك يزج بافريقيا في طريق مفروش بالمكاره قد تتعرض معه لشر الأخطار.

وفيما يختص بنا، فاننا قبلنا بصفة نهائية اجراء لوقف اطلاق النار محددة كيفياته وشروطه من قبل منظمة الوحدة الافريقية.

وقبلنا كذلك اللجوء الى الاستفتاء وامام الجمعية العامة الأخيرة لمنظمة الامم المتحدة اعلنا رسمياً ان المغرب يعتبر نفسه من الآن ملزماً بالجواب الشعبي على هذا الاستفتاء.

واننا لنغفل عمداً في هذه الرسالة مسألة صفة تمثيل بعض مسيري البوليساريو وقد كنا عرضنا لهذه المسألة خلال استقبالنا لوزيركم في الشؤون الخارجية وللسيد بيتر اونو. ونيتنا معقودة على اثارتها في الوقت المناسب، اما الآن فاننا نفضل الاكتفاء بكنه المشكلة ذاته.

وهكذا فان المغرب استفرغ كل مجهوده رغبة منه في الاستجابة لوجهة نظر واماني بلاد المجموعة الافريقية التي كانت ترى رأيا غير رأيه.

وفيما يتصل بجميع هذه النقط التي تتعلق وحدها دون سواها بكنه المشاكل، فان المغرب تقيد حيال المجموعة الافريقية بأعمال سيادة حرة اوحتها ارادته السلمية وضرورة صيانة الوحدة الافريقية المعرضة للخطر.

وقد ذهبنا الى أبعد من ذلك منطلقين من ارادتنا الراغبة في تيسير مهمتكم، وكما صرحنا بذلك لوزيركم

في الشؤون الخارجية فان جميع الاعتبارات المبينة اعلاه لا تعوق لجنة التنفيذ عن البحث لدى جميع العناصر المهتمة طلباً للشروط التي يمكن بها الحصول على وقف اطلاق النار، وعن القيام في هذا الصدد، بالاتصالات الضرورية.

وجميع المجادلات الأخرى لا يرجى منها نفع اساسا، فلا ينشأ عنها الا تأخير المسيرة نحو السلم وتفريق شمل الدول الافريقية في حين ان وحدتها هي ضمان مستقبلها.

وتفضلوا فخامة الرئيس واخانا العزيز، بقبول اسمى آيات اعتبارنا وتقديرنا.

حرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم السبت 8 جمادى الاولى 1404 هـ موافق 11 يبراير 1984 م(*).

(*) سلمت هذه الرسالة الى الرئيس الاثيوبي يوم الأربعاء 22 يبراير.